

جنوب المتوسط في مدركات الأمن الأوروبي منذ أحداث 11 سبتمبر 2001  
*Southern Mediterranean in European Security Awareness  
since 11 September 2001*



الدكتورة/ آسيا لعمراني<sup>1,2,3</sup>

<sup>1</sup> جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

<sup>2</sup> مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، جامعة الجزائر 3

<sup>3</sup> المؤلف المراسل: lamrani.assia@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/05 تاريخ القبول للنشر: 2021/06/19 تاريخ النشر: 2021/09/28



مراجعة المقال: اللغة العربية: د. / زينب لوت (جامعة مستغانم) اللغة الإنجليزية: أ. / أنوار الناصر (العراق)

ملخص:

إنّ الاهتمام الأوروبي بمنطقة جنوب المتوسط منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، جاء ليعكس الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة في تحقيق مصالح أوروبا وحماية أمنها، لهذا سعى الاتحاد الأوروبي من أجل تطوير علاقاته مع جيرانه من جنوب المتوسط في ظل تزايد المخاوف الأمنية التي باتت تهدد منطقة المتوسط ككل، وبالتالي تحديد مجاله الجيوسياسي وتأكيد حضوره الدولي في رسم مستقبل هذه المنطقة من خلال العديد من المبادرات. إلا أنه في ظل تزايد التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط، فإن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى إعادة بناء سياسته المتوسطة مع الأخذ في الاعتبار مصالح الشركاء في جنوب المتوسط بشأن القضايا المشتركة.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي؛ التهديدات الجديدة؛ الأمن الإقليمي؛ جنوب المتوسط؛

القوة الصلبة.

**Abstract:**

*The European interest in the southern Mediterranean region since the events of September 11, 2001 reflects the strategic importance of this region in the interests of Europe and protecting its security. The European Union has therefore sought to develop its relations with its southern Mediterranean neighbors in the light of the growing security concerns that are threatening the Mediterranean region as a whole, thus defining its geopolitical area and confirming its international presence in shaping the future of the region through numerous initiatives. However, given the increasing security threats in the Mediterranean region, the European Union needs to rebuild its Mediterranean policy, taking into account the interests of southern Mediterranean partners on common issues.*

**Key words:** European Union; Southern Mediterranean; New threats; Regional security; Hard power.

## مقدمة:

على مدى سنوات الحرب الباردة ارتبطت المخاوف الأمنية في أوروبا بتداعيات الصراع بين الشرق والغرب، ولهذا فإن دور دول أوروبا كان محددًا بمساندة أحد القوتين العظميين، من أجل ضمان استقرارها وأمنها، فكان أمن أوروبا الغربية تحت وصاية الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحلف الأطلسي، في حين كان أمن أوروبا الشرقية تحت مظلة حلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفياتي. غير أن نهاية الحرب الباردة شكلت بداية التحول في هذه التوازنات بعد انتقال النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

رافق هذا التحول تغير مهم في مكانة الدول الأوروبية على الساحة الدولية، والتي حاولت تحديد هويتها على المستويين الإقليمي والدولي، من خلال تطوير قدرة ذاتية ومستقلة سواء اقتصاديا أو سياسيا لتتحول تدريجيا إلى فاعل عالمي. وبالتالي إعادة تعريف الأمن الأوروبي في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، انطلاقا من إعادة النظر في السياسات الأوروبية ومكانتها، للتكيف مع التطورات الدولية في ظل السياق الجديد، ومراجعة علاقاتها مع الدول المجاورة، من أجل تأمين حدودها من التهديدات الأمنية العابرة للحدود. ولقد تأكد ذلك بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، التي كان لها الأثر البالغ على جميع مستويات العلاقات الدولية، خاصة على المستوى الإستراتيجي والأمني، وشكلت بذلك نقطة تحول في التوازنات الإقليمية والدولية.

ومع توسع رقعة الإرهاب العابر للأوطان، أيقن الأوروبيون أن أمنهم أصبح في خطر، وتم اختيار منطقة جنوب المتوسط التي باتت تثير قلقا أمنيا بالنسبة لهم في ظل الأوضاع المختلفة، التي تشهدها هذه المنطقة "كمصدر للتهديد دون غيرها من الدول"، وبدأ التحضير ظاهريا لمواجهة التحديات الناشئة عن الإرهاب العابر للحدود وفق "المنظور الشامل للأمن" المستوحى من معاهدة ماستريخت 1991 ومن بعدها معاهدة أمستردام 1997.

وأمام الاهتمام الأوروبي المتزايد بمنطقة جنوب المتوسط، يمكن طرح الإشكالية التالية:  
كيف أثرت مختلف التطورات التي أفرزتها أحداث 11 سبتمبر 2001 على مدركات الأمن الأوروبي تجاه الضفة الجنوبية للمتوسط؟

للإجابة على الإشكالية السابقة الذكر، سيتم تناول هذا الموضوع في أربعة نقاط أساسية:

- تطور الاهتمام الأوروبي بمنطقة جنوب المتوسط.
- التهديدات الأمنية الناشئة في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي وآليات الرد.
- التطورات الإقليمية في جنوب المتوسط وتأثيرها على الأمن الأوروبي.
- الرهانات الأوروبية في منطقة جنوب المتوسط.

## أولاً:

### تطور الاهتمام الأوروبي بمنطقة جنوب المتوسط

إن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لمنطقة جنوب المتوسط، جعلها محل اهتمام ومنافسة للقوى الكبرى خاصة الدول الأوروبية الواقعة في شمال المتوسط، والتي كثيراً ما توظف الروابط التاريخية والثقافية العميقة التي تجمعها بهذه الدول، من أجل التدخل تحت عناوين متعددة لضمان مصالحها المختلفة، على غرار الجانب الاقتصادي لاستغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة (الفوسفات، الحديد، الغاز والبتروول... إلخ). إضافة إلى هذا، فإن منطقة الجنوب تتحكم في طرق المواصلات البحرية والملاحة الدولية عن طريق المضائق الدولية كمضيق جبل طارق وقناة السويس.

في الواقع أن عامل الجوار كان له تأثير في مدى ارتباط أمن الدول الأوروبية بأمن دول جنوب المتوسط، حيث حاولت الدول الأوروبية لسنوات ماضية تطوير العلاقات في عدد من القطاعات مع دول البحر الأبيض المتوسط يتم بموجبها خلق منطقة سلام واستقرار. وكانت النتيجة سياسة متوسطة شاملة Global Mediterranean Policy سنة 1972، الهدف منها دعم التنمية الاقتصادية وتشجيع التعاون بين ضفتي المتوسط (Barrinha, 2013, p. 204). هذه السياسة تمّ التأكيد عليها خاصة بعد ظهور أزمة النفط سنة 1973، الأمر الذي أفضى إلى الحوار العربي-الأوروبي بقمة كوبنهاجن في ديسمبر 1973، هذا الحوار اعتبرته الدول الأوروبية وسيلة لتحقيق مصالحها الاقتصادية خاصة النفطية منها. تجدر الإشارة إلى وجود ثلاثة أزمات أثرت في تحول أهمية المتوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي من الناحية الأمنية (Lesser I. o., 2000):

- حرب الخليج الثانية: والتي كانت لها علاقة بتطور الأمن المتوسطي، فعلى سبيل المثال عمليات الخليج - درع الصحراء وعاصفة الصحراء- كانت تعتمد بشكل كبير على الرابط اللوجستي، حيث تمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي، أي أن 90% من الموارد المطلوبة لدعم التحالف وصلت عبر جسر جوي من خلال المتوسط إلى الخليج، فالمجال الجوي الجنوبي الأوروبي والمتوسطي تم أخذه بعين الاعتبار، إضافة إلى أهمية قناة السويس كوسيلة لنقل القوات، وشرق البحر المتوسط الأقرب إلى بغداد من جنوب الخليج الفارسي، وقاعدة "أنجريك" في جنوب تركيا والتي لعبت دوراً رئيسياً في الحملة الجوية ضد العراق.

- الأزمة الأمنية في الجزائر: بدأت مع أوائل التسعينات بعد إلغاء نتائج الانتخابات، وأثارت العديد من المخاوف الأوروبية خاصة من قبل فرنسا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا، حيث ركزت التدايعات الأمنية للأزمة على جانبي البحر الأبيض المتوسط من احتمال تدفق اللاجئين والآثار غير المباشرة للإرهاب والعنف السياسي داخل أوروبا، تزامناً مع اكتشاف شبكات تابعة للجماعات الإسلامية المسلحة (GIA) في جميع أنحاء أوروبا الغربية. هذا القلق ناتج أيضاً من اعتماد أوروبا المتزايد للغاز الطبيعي الجزائري، مما جعلها تأخذ الوضع في شمال إفريقيا بعين الاعتبار منذ منتصف التسعينات.

• أزمات البلقان: الأزمات المستمرة في البوسنة وألبانيا وكوسوفو جلبت الانتباه حول المطالب الجديدة للقوات العسكرية من أجل التدخل الإنساني في جميع أنحاء البحر المتوسط، فمع توسع الإتحاد حولت أزمات البلقان الانتباه الأمني جنوبا بالنسبة لأوروبا.

وبالنظر إلى حجم المصالح الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي في منطقة جنوب المتوسط، يتضح أن الاهتمام قد قفز إلى درجة الأولوية على اعتبار أن نهاية الحرب الباردة أثارت في الحقل الفكري إعادة مفهمة الأمن في المتوسط، الذي لم يعد يقتصر فقط على مواجهة التهديدات العسكرية بل تعداه لما يمكن أن تطرحه المنطقة من تهديدات، سواء الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، أو البيئية على النحو المحدد عند "باري بوزان" (Buzan, Waver, & De Wilde, 1998, pp. 22-23). ومع ذلك تعتبر قضيتي الإرهاب والهجرة غير الشرعية من بين أهم القضايا الأمنية التي تم التركيز عليها في السياسة الأوروبية (ماكينيري وآخرون، 2017، صفحة 3).

لقد شرعت الدول الأورو-أطلسية في حوارات أمنية لتبديد مدركات التهديد ولإرساء قواعد جديدة للتعاون على أساس الشراكة، والنتيجة ميلاد العديد من المشاريع والمبادرات أهمها: "مؤتمر الأمن والتعاون المتوسطي" (CSCM)، والذي توقف مع بداية حرب الخليج الثانية بسبب انقسام الدول الأوروبية فيما بينها، ورفض الولايات المتحدة الأمريكية لهذه المبادرة. كما ظهرت أيضا مبادرة حول "منتدى المتوسط" إلا أنها اقتصرت على تأكيد التفاعل الثقافي والحضاري كأساس للتعاون المتوسطي للأمن والاستقرار. وكان هناك حوارات: 12 + 5 (دول المغرب العربي ودول الجماعة الأوروبية آنذاك)، وحوار 12 + 12 (دول جنوب المتوسط ودول الجماعة الأوروبية)، وحوار 5+5 (دول المغرب العربي والبرتغال، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا ومالطا). والحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، والحوار في إطار مسار برشلونة الأورو-متوسطي، والحوار حول سياسة الدفاع والأمن الأوروبية، وحوار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع الشركاء المتوسطيين. إضافة إلى مبادرة منتدى الحوار والتعاون في المتوسط والقمم الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) (النواوي، 2000، صفحة 109).

مع بداية الألفية الثانية تغيرت التصورات الأمنية التقليدية، فلم يعد هناك فصل بين الأمن الوطني والأمن الدولي، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية حيث تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لهجمات انتحارية (استخدمت فيها طائرات مدنية، حيث تم اختطاف أربع طائرات أمريكية في الرحلات الداخلية وبشكل متعمد، طائرتين تحطمتا في مركز التجارة العالمي في نيويورك، والطائرة الثالثة استهدفت البنتاغون في واشنطن، والطائرة الرابعة تحطمت في بنسلفانيا)، والتي تبناها تنظيم القاعدة في أفغانستان وراح ضحيتها آلاف المدنيين. هذه الأحداث أكدت الترابط الأمني الدولي في ظل التهديدات والمخاطر الجديدة عبر الوطنية.

## ثانياً:

### التحديات الأمنية الناشئة في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي وآليات الرد

اعتمد الاتحاد الأوروبي إستراتيجية شاملة للأمن (The European Security Strategy) سنة 2003، حدد من خلالها خمسة تهديدات رئيسية على الأمن الأوروبي تتمثل في الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، النزاعات الإقليمية، الدولة الفاشلة والجريمة المنظمة. هذه الأخيرة لها أبعاد خارجية خطيرة مثل: تهريب المخدرات، الاتجار بالبشر، الهجرة غير الشرعية وتهريب الأسلحة (Stratégie européenne de sécurité : Une Europe sûre dans un monde meilleur , 2003).

تماشياً مع هذا، تم التركيز في السياسات الأوروبية على التهديدات الناشئة عن الإرهاب والذي أخذ بعداً جديداً مع أحداث مدريد في 11 مارس 2004 ولندن في 7 جويلية 2005، خاصة وأن العمليات الإرهابية المسجلة تزامنت مع وجود الجماعات الإسلامية غير المندمجة في العديد من دول الاتحاد الأوروبي (Du Bois, 2006, p. 7). والتي كانت على علاقة مع العديد من التنظيمات الإرهابية، على غرار ما يعرف "بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي" وفروعه المختلفة التي تنشط بشكل كبير في المنطقة، الأمر الذي جعل الاتحاد الأوروبي يسعى لضمان استقرارها، من أجل تأمين مصادر الطاقة سواء من الشرق الأوسط أو من شمال إفريقيا، فقربها الجغرافي مع أوروبا وموقعها كمنطقة عبور للتجارة العالمية والإمدادات الطاقوية، يؤهلها لتحقيق دور مهم في الأمن الأوروبي، خاصة وأن تأمين إمدادات الطاقة يشكل قلق رئيسي للإتحاد الأوروبي، ويجري تناوله على مجموعة من المستويات، من مواصلة توثيق العلاقات مع الدول المجاورة للاتحاد إلى زيادة الترابط الداخلي والدولي.

إلى جانب خطر الإرهاب، فإن الدراسات الأمنية انتهت إلى إثارة خطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وارتباطها بعدد من القضايا الأمنية الأخرى مثل الجريمة المنظمة. استناداً إلى ما سبق ذكره، فإن كل التوازنات التي حدثت في منطقة المتوسط أثرت على السياسات الأوروبية، كما أن عمق المصالح الإستراتيجية والأمنية للاتحاد الأوروبي في منطقة جنوب المتوسط، جعلته يحاول ربط دول المنطقة بعدة مشاريع لحماية مصالحه المختلفة، وعليه توجهت بطرح العديد من المبادرات والترتيبات للتعامل مع كل التأثيرات السلبية التي تتجاوز حدودها، ليبقى الهدف في الأخير تأكيد حضورها وحماية مصالحها.

ففي ظل الدور المهيمن للأمن في العلاقات بين أوروبا ودول جنوب البحر الأبيض، تم توقيع عدة اتفاقيات للشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وشركائه من البحر الأبيض المتوسط، كجزء من الشراكة الأوروبية- المتوسطية منذ عام 1995، والتي تم تدعيمها من خلال الإستراتيجية المتوسطية المشتركة سنة 2000، الهدف منها تعزيز التعاون فيما يتعلق بالجريمة المنظمة وغسل الأموال. كما تم تمديد برنامج العمل سنة 2002 ليشمل مكافحة المخدرات والهجرة والإرهاب. وقدمت لهذا الغرض البرامج المالية التي كانت قد طرحت كجزء من التمويل لأطراف ثالثة في إطار الشراكة الأوروبية-متوسطية من خلال برنامج "ميديا": برنامج ميديا1 (1995-1999) وبرنامج ميديا 2 (2000-2006) (تركمان، 2006).

فيما يتعلق بالمجال العسكري، كانت هناك محاولات مستمرة لتشكيل وحدات عسكرية متعددة الجنسيات خارج الحلف الأطلسي، والتي تعتبر بمثابة بنية السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة، أهمها قوة التدخل السريع Euro-force التي تمثل نواة قوة أوروبية برية مشتركة من فصائل جيشي فرنسا وألمانيا، إلا أنها أثبتت عجزها في الانتقال السريع إلى أماكن التوتر في المحيط الإقليمي لاسيما المتوسطي. إلى جانب القوة الجوية البحرية Euro-mar-force التي تم إنشاؤها في 15 ماي 1995 على هامش الدورة الوزارية لإتحاد أوروبا الغربية بلشبونة البرتغالية، تشارك فيها ثلاثة دول متوسطة هي: فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، هدفها التدخل السريع في الأزمات الإقليمية ونقل الجيوش إلى أماكن التوتر وتتواجد أساسا في البحر المتوسط (Zorgbibe, 1996, p. 25).

لهذا فإن مسعى الإتحاد الأوروبي كان ينصب أساسا على كيفية التعامل مع كل التهديدات التي من شأنها أن تتجاوز حدوده، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية. هذه القضايا تعمقت حدتها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

في هذا الشأن تم تصميم سياسة أوروبية جديدة وبشكل متوازي مع اعتماد استراتيجية الأمن الأوروبي التي تؤكد أهمية القضايا الأمنية، حيث طرحت "سياسة الجوار الأوروبية" The European Neighborhood Policy سنة 2004، لتعزيز العلاقات مع جيران الإتحاد الأوروبي، والتوصل لاتفاق من أجل حل المشكلات الأمنية التي تواجهها دول الجوار لشرق وجنوب الإتحاد، وهو ما يعتبر بعدا جديدا في بناء سياسة أمنية أوروبية متوسطة مع التركيز على إدارة الحدود الأوروبية. ولهذا سعى الإتحاد الأوروبي لتحديد دوره في منع وإدارة الأزمات وكذلك ترتيبات بناء الأمن الداخلي لهذه الدول (وبالنسبة للدول المستهدفة في سياسة الجوار الأوروبية فتشمل: دول جنوب البحر الأبيض المتوسط (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، وتونس)، والحدود الشرقية للإتحاد الأوروبي (أوكرانيا، ومولدافيا، بيلاروسيا)، ودول جنوب القوقاز (جورجيا وأرمينيا وأذربيجان). إضافة إلى روسيا التي تم دراسة علاقتها بشكل منفصل في إطار "الشراكة الإستراتيجية" (مطواع، 2006، الصفحات 39-40).

ولقد تم التأكيد في هذه السياسة على القضايا الأمنية من خلال تطوير القيم الديمقراطية والاستقرار السياسي والاجتماعي، ودفع النمو الاقتصادي لهذه الدول التي وصفت بـ "الشركاء"، أي تحقيق الاستقرار انطلاقا من "دمقرطة" أنظمة الدول المجاورة.

على ما يبدو فإن المسائل الأمنية الناشئة في جوار الإتحاد الأوروبي أثرت في سياساته، خاصة وأن هناك علاقة ثابتة بين التطورات في الأمن الأوروبي وبعده الجغرافي، لذلك فإن إصرار الإتحاد الأوروبي على المساهمة في الترتيبات المتعلقة بمنطقة المتوسط جعله يتبنى مشروعا في 13 جويلية 2008 وهو "الإتحاد من أجل المتوسط *The Union for the Mediterranean*"، الهدف منه خلق إطار للتعاون الجماعي بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط. و في حقيقة الأمر هذا المشروع جاء ليعكس انشغالات دول الإتحاد حول مستقبل الأمن الأوروبي وليس أمن جنوب المتوسط.

للإشارة، فإن هذه المشاريع جاءت في شقها الأمني لتؤكد مسعى الاتحاد الأوروبي لإبقاء دول المنطقة في دائرة نفوذه، وتعطيل المسارات الوحدوية في جنوب المتوسط، والتي من شأنها أن تهدد مصالحه.

### ثالثاً:

## التطورات الإقليمية في جنوب المتوسط وانعكاساتها على الأمن الأوروبي

لقد منحت التطورات الأخيرة التي ظهرت في المنطقة الجنوب متوسطة (الثورات العربية التي اندلعت سنة 2010، ثم أزمة الساحل الإفريقي سنة 2012) الاتحاد الأوروبي فرصة لمراجعة سياساته وتجديد علاقاته والتزاماته بالدول الجنوب متوسطة.

### 3-1- أثر الثورات العربية على العلاقات الأوروبية متوسطة:

أعطى "الربيع العربي" دافعا لتطوير سياسة أوروبية تجاه منطقة جنوب المتوسط، فالاحتجاجات الشعبية التي بدأت في تونس في ديسمبر 2010 مست كل دولة عربية في المنطقة وجلبت تحديات جديدة للإتحاد الأوروبي، الذي يسعى للبحث عن دور إقليمي جديد يضمن مصالحه وتحويل هذه التحديات إلى فرص، للمساهمة بدور حاسم في التحولات التي تشهدها المنطقة. فقد أكد الإتحاد تقديم دعمه الكامل لعمليات الانتقال نحو التعددية والحكم الديمقراطي وتحسين فرص الازدهار الاقتصادي والاندماج الاجتماعي وتعزيز الاستقرار الإقليمي، من خلال مساعدة بلدان البحر الأبيض المتوسط على بناء دولة دستورية وتطوير الديمقراطية وسيادة القانون (Postolache, 2012).

للإشارة، فإن دول الإتحاد الأوروبي التي حافظت على علاقات ثنائية وثيقة مع أنظمة دول شمال إفريقيا، ظلت حذرة خاصة وأن الدول الأوروبية كانت تواجه أزمة مالية خانقة، وهو ما أكدته الانقسام الأوروبي حول كيفية التعامل مع الثورات العربية، فبعض الدول الأعضاء في الإتحاد وقفت علنا مع نظام "بن علي" أبرزها فرنسا، حيث عرض وزير الخارجية "ميشيل إليو ماري" إرسال شرطة مكافحة الشغب الفرنسية للمساعدة في إخماد الإضطرابات في تونس. (Behr, 2012, p. 79)

وفيما يتعلق بالثورة في ليبيا ظهرت فجوة عميقة داخل أوروبا بسبب تدخل الحلف الأطلسي، فرغم المحاولات الأولية لتشكيل جبهة أوروبية موحدة حول هذه القضية ودعم أوروبي واسع لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1970 بشأن فرض عقوبات على نظام "القذافي"، فإنه سرعان ما ظهرت خلافات أوروبية حول دور أوروبا في دعم عملية تغيير النظام الليبي، ففرنسا مثلا (التي لا تزال تحتفظ بحنين ما إلى نفوذها التقليدي في المغرب العربي) (أمين وآخرون، 1992، صفحة 70)، اعترفت من جانب واحد بـ "المجلس الوطني الانتقالي" كممثل شرعي لليبيا يوم 10 مارس 2011. واتخذت كل من فرنسا وبريطانيا زمام المبادرة في رعاية قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 بشأن فرض منطقة حظر جوي على ليبيا (Behr, 2012, p. 81) ولم يكن الرد الأوروبي على الثورة التي اندلعت في مصر في 25 جانفي 2011 سريعا، حيث تم توقيع بيان مشترك من طرف فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وبريطانيا، لإدانة استخدام العنف والدعوة لـ "الانتقال السريع والمنظم". أما بشأن الوضع في سوريا فقد قرر الإتحاد الأوروبي العودة إلى التدابير

التقليدية في سياسة العقوبات الموجهة للنظام السوري مثل تجميد الأصول والحظر على الأسلحة وحظر التأشيرات بالنسبة للرئيس السوري "بشار الأسد" وعائلته (knoops, 2011).

بصفة عامة، كانت الاستجابة الرسمية للاتحاد الأوروبي تجاه الربيع العربي في الثامن مارس 2011، حيث تم التعبير عنها في البيان المشترك للمفوضة السامية "كاثرين آشتون" بعنوان "الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك"، وساهم البيان الثاني الصادر في 25 ماي 2011 بدوره في تكوين السياسة الأوروبية الجديدة لثورات الربيع العربي والمعنون بـ "الاستجابة الجديدة لجوار متغير". (مجي الدين، 2012، الصفحات 362-363).

حاول الاتحاد من خلال هاتين الوثيقتين رسم نهج جديد لجواره الجنوبي مع تعزيز "الديمقراطية العميقة"، فوفقاً له، أن هذا الأمر يتطلب مجموعة أوسع من الشروط التي تشمل حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير وسيادة القانون ومكافحة الفساد، وبالتالي التأكيد على دور المشروطية السياسية، أي منح الدعم والمساعدات الأوروبية وفقاً لمبدأ "المزيد مقابل المزيد". ومن أجل تحقيق الأهداف المعلنة جرى إنشاء مرفق جديد للمجتمع المدني بقيمة 22 مليون أورو لسنة 2011، إلى جانب رزمة معونات باسم "الشراكة والنمو الشامل بقيمة 65 مليون أورو لسنة 2011، و285 مليون أورو لسنة 2012، كما قدم اقتراح بإنشاء "صندوق أوروبي للديمقراطية (خضر، 2013، صفحة 7).

ما يمكن قوله، أن الإتحاد الأوروبي ركز على خلق مجموعة من الدول "حلقة أصدقاء" للتحكم فيها من أجل إقامة منطقة مستقرة، والاهتمام بالمحافظة على استقرار الأنظمة في جنوب المتوسط، لتأمين التعاون معها في مكافحة الهجرة غير الشرعية والإرهاب متجاهلاً مطالب الشعوب العربية، مما يؤثر في مصداقية الإتحاد خاصة فيما يتعلق بترقية الديمقراطية وحقوق الإنسان في منطقة المتوسط (Ammar, 2015).

في سياق آخر لا يمكن إنكار دور الدول الغربية في تأزم الأوضاع في الدول العربية، خاصة وأنه من بين التطورات السلبية للثورات العربية انتشار السلاح عبر جماعات "جهادية" مختلفة وظهور ما يعرف بتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، أو ما يعرف اختصاراً بـ "داعش" سنة 2013، الذي استغل الوضع الفوضوي في منطقة الشرق الأوسط (سوريا والعراق). إضافة إلى أن التدخل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا أثر بشكل خطير على الوضع الأمني في شمال إفريقيا بعد انتشار الأسلحة عبر مختلف المناطق المجاورة. وهو ما ساهم في تأزم الوضع في منطقة الساحل الإفريقي، الأمر الذي يعطي مزيداً من التحديات بالنسبة للاتحاد الأوروبي على المدى الطويل.

### 3-2- أزمة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الأوروبي:

لم يعد الأمن الأوروبي مرتبطاً فقط بأمن المتوسط وإنما بات مرتبطاً بأمن الساحل الإفريقي، خاصة بعد تطور الأزمة في مالي سنة 2012، وسقوط الجزء الشمالي من مالي تحت سيطرة مجموعات مختلفة من "تنظيم القاعدة"، وحلفائهم من "أنصار الدين" و"حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا". وقد استقرت هذه الجماعات في مدن مثل: غاو وكيدال وتمبكتو. حيث أنهم يحصلون على دعم تنظيماً



إرهابية أخرى لجلب الأسلحة والمقاتلين، مثل تنظيم "بوكو حرام" Boko Haram في نيجيريا، الذي يعتبر منظمة شقيقة لتنظيم "القاعدة في المغرب العربي الإسلامي"، وهناك "خلايا نائمة" في دول أخرى في جميع أنحاء منطقة الساحل الإفريقي (Ould Abdallah, 2012)، وتداعياتها السلبية على الدول المجاورة. وفي هذا الإطار فإن الأمن الإقليمي الأوروبي يتحدد من التفاعل بين العوامل الخارجية والجغرافية، وبالتالي كل ما يحدث خارج حدود الإتحاد يؤثر مباشرة على أمنه، خاصة وأن هذه العوامل هي عابرة للحدود مع تقاطع مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (Balzacq, 2007, p. 32)

وبما أن منطقة الساحل الإفريقي تعتبر من أهم المناطق في العالم التي تعرف نشاطا إرهابيا متعدد الفروع، فإن الحركات "الجهادية" وبعد تمركزها في شمال مالي، عملت على توسيع قاعدتها ليس فقط ضمن حدود مالي بل العبور إلى دول مجاورة، وهو ما تؤكد بعد الهجوم الإرهابي على منشأة "تيقنتورين" للغاز "بعين أمнас" في الجزائر يوم 16 جانفي 2013، مما يدل على ارتباط أمن دول شمال إفريقيا بالساحل الإفريقي، ويرجح فرضية انعدام الاستقرار في منطقة الساحل الذي يؤثر بشكل أو بآخر على جنوب أوروبا وشركائها المتوسطيين.

تجدر الإشارة، إلى أن الإتحاد الأوروبي كان قد اعتمد في 21 مارس 2011، "الإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في منطقة الساحل"، كمحاولة لمواجهة شاملة لهذه التحديات انطلاقا من ربط الأمن بالتنمية، فمساعدة هذه البلدان في تحقيق الأمن يتماشى مع قدرتها في تحقيق نمو اقتصاداتها وتخفيف نسبة الفقر، ركزت بداية على الدول الأكثر تأثرا بالتحديات الأمنية المشتركة وهي: موريتانيا والنيجر ومالي. في هذا الإطار يمكن ذكر ثلاثة أسباب رئيسية جعلت الإتحاد الأوروبي يعمل على توسيع سياسته الخارجية، وتفعيل دوره في منطقة الساحل (DEL SARTO & THOLENS, 2013):

-منطقة الساحل يمكن أن توفر فرصة لتأكيد الاستقلال المؤسسي للعمل الأوروبي الخارجي وشرعيته.

-عدم قبول تواجد أقوى للولايات المتحدة في المنطقة، التي هي جغرافيا وتاريخيا قريبة من أوروبا.  
-التأكيد على أن منطقة الساحل في حاجة إلى مساعدة خارجية، وتوفير مثل هذه المساعدة من شأنه تحقيق المصالح الاستراتيجية للإتحاد الأوروبي وطموحاته.

إن الحقيقة التي لم يصرح بها في الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، أنها وظفت ما سمي بتهديدات جنوب المتوسط من أجل تحويل التوازنات في البحر الأبيض المتوسط من صراع تقليدي بين القوى العظمى، إلى صراع إقليمي (شمال- جنوب) (قلواز، 2016).

## رابعاً:

### الرهانات الأوروبية في منطقة جنوب المتوسط

شدد الاتحاد الأوروبي منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 على الطبيعة الشاملة للأمن، حيث الجوانب الأمنية الداخلية والخارجية مترابطة فيما بينها، فضلاً عن بناء الاستقرار في جواره المباشر (منطقة البلقان، جنوب القوقاز، و جنوب المتوسط). هذه الأخيرة وبحكم قربها الجغرافي مع أوروبا وموقعها الجيوستراتيجي، أضحت تؤدي دوراً مهماً في تحقيق الأمن الإقليمي. وبغض النظر عن غياب الإجماع بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول الالتزامات الخارجية، نظراً لاعتبارات مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة، فإن هناك مؤشرات تفيد بأن الاتحاد الأوروبي يواجه عدة رهانات في جنوب المتوسط، أهمها:

#### 4-1- اتساع الفجوة بين ضفتي المتوسط:

إن اهتمامات الاتحاد الأوروبي ليست نفسها اهتمامات دول جنوب المتوسط، وهو ما تبينه الفجوة الواسعة بينهما، فالمتوسط يفصل بين منطقتين مختلفتين، يرجعه العديد من الباحثين إلى أن الضفة الشمالية المتمثلة في أوروبا تتكون من دول متجانسة وديمقراطية، وتلتهمج منذ سنوات الخمسينات مسار تكاملي حققت من خلاله وحدتها الاقتصادية والنقدية، أما الضفة الجنوبية تمثل دول متجانسة نوعاً ما، وخضعت طويلاً لاستعمار جاراتها من الضفة الشمالية، وتحكمها أنظمة غير ديمقراطية (بن عاشور، 1997، صفحة 181).

كما أن الفرق واضح في مستوى النمو الاقتصادي بين ضفتي المتوسط، فهناك شمال يضم دولاً متقدمة صناعياً، في حين جنوب متخلف لا يزال يعتمد على الزراعة والسياحة، وأن دوله عرضة لكل أنواع التقلبات الاقتصادية. فرغم أن جنوب المتوسط يوفر ما يقرب من 40% من احتياجات النفط والغاز الطبيعي لأوروبا، إلا أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للدول الشريكة من البحر الأبيض المتوسط، تبقى على الأقل خمس مرات أدنى من متوسط الناتج المحلي الإجمالي لـ 27 دولة في الاتحاد الأوروبي (knoops, 2011).

يضاف إلى ما سبق، الخلل الجذري بين الضفتين والمتمثل في عدم التوازن الديمغرافي، حيث يشهد شمال المتوسط تراجع التركيبة السكانية، مع الزيادة السريعة للتركيبة السكانية في جنوب البحر المتوسط. فعلى سبيل المثال يتوقع أن يصل عدد سكان شمال إفريقيا فقط إلى أكثر من 260 مليون بحلول 2025. إلى جانب هذا 45% من الشباب تحت سن 15 في جنوب المتوسط، في حين هذه النسبة في الشمال هي في تضاؤل، إذ تشكل نسبة الشيخوخة 25% من عدد السكان. هذا الخلل الديمغرافي والمشاكل الأخرى ذات الطابع الاجتماعي مثل البطالة المتزايدة للجنوب تخلق ضغطاً للهجرة نحو الشمال، فهناك ما يقرب من 6 ملايين مهاجر من دول شمال إفريقيا، يقيمون في الدول الأوروبية الرئيسية مثل فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، وإسبانيا (Ormanci, 1998/2000).

إن التفاوت بين ضفتي المتوسط انعكس سلبا على آفاق التعاون بين دول المتوسط، وأثبت عدم وجود تصور مشترك للتهديدات الأمنية مبني على الثقة المتبادلة، سواء بين دول شمال وجنوب المتوسط أو حتى بين دول جنوب المتوسط.

#### 4-2-مشكل بناء الثقة بين دول شمال-جنوب وبين دول جنوب-جنوب:

إن انعدام الثقة المتبادلة والشك المستمر بين دول شمال وجنوب المتوسط، ناتج عن معادلة الشمال المتقدم والجنوب المتخلف، والذي فرض نوع من عدم التجانس في تصور التهديدات وعدم وجود أهداف مشتركة، فتصورات الأمن متباعدة إلى حد كبير، خاصة وأن دول ضفتي المتوسط لديها مخاوف أمنية مختلفة، وليس هناك تعريف موحد للأمن في المنطقة، أي أن تحليل الأمن المتوسطي من وجهة النظر الأوروبية قائم على أساس أن التهديدات قادمة من الجنوب، في حين هناك تخوف لدول جنوب المتوسط من أن السياسات الأوروبية هي أدوات جديدة للهيمنة الغربية لا يمكنهم التأثير عليها، وهو ما يفسر عدم وجود هوية إقليمية مشتركة في ظل غياب الترابط بين المناطق الفرعية في المتوسط لصياغة مقاربة أمنية مشتركة. إضافة إلى أن إدراج إسرائيل في جميع المبادرات الأوروبية بشأن تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، مع استثناء بعض الدول العربية يعتبر في حد ذاته مصدر قلق رئيسي لدول جنوب المتوسط (Ormanci, 1998/2000).

لقد سخر الاتحاد الأوروبي العديد من السياسات والاستراتيجيات تجاه جيرانه الجنوبيين، ومع ذلك فهو غير قادر على استيعاب طموحات جيرانه في ظل غياب فهم مشترك للأمن المتوسطي، لهذا أصبحت دول جنوب المتوسط أداة يستخدمها الاتحاد لتمير مشاريعه، فهناك من يشكك في موضوعية ومصداقية التعاون بين ضفتي المتوسط، خاصة وأن تقييم العوامل المساعدة على مدى التعاون مع المنطقة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، تدفع للتساؤل عن مدى واقعية "الحلم الأوروبي" الذي يقوم على قاعدة هوية ثقافة واسعة تشمل دوائر ثقافية أخرى لاسيما عربية-إسلامية (كابرون، 1992، الصفحات 48-49).

من ناحية أخرى هناك غياب للتنسيق الأفقي بين دول جنوب المتوسط بشأن القضايا المشتركة نظرا للخلافات المستمرة فيما بينها، إذ تشهد هذه المنطقة العديد من بؤر التوتر مثل النزاعات الإقليمية أهمها: الصراع العربي-الإسرائيلي، ونزاع الصحراء الغربية، والنزاع التركي-اليوناني..الخ. هذه النزاعات ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في توجه دول جنوب المتوسط إلى السباق نحو التسليح. الأمر الذي جعل المنطقة غير مستقرة، وفسح المجال أمام تدخل القوى الأجنبية.

في المقابل وفرت المعطيات المتواجدة في البيئة الأمنية الجديدة (التقارب الجغرافي، القدرات الاقتصادية والعسكرية) فرصة مناسبة جدا لتوحيد أوروبا من الناحية الأمنية، إلا أن المسائل المثيرة للخلاف لدى أعضاء الإتحاد على مستوى القمة عند تحليل السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة والسياسة الخارجية كانت لها عواقب سلبية على الأمن القومي الأوروبي، الذي أصبح في مواجهة تحديات تلازمه كلما تعلق الأمر بتحديدده لسياسة أمنية ودفاعية مشتركة، كما سمح للولايات المتحدة الأمريكية لتضييق الخناق والإبقاء على هذه الهوة، في ظرف تحتاج فيه أوروبا لتحقيق الاستقرار في محيطها

المتوسطي، من خلال تبني إستراتيجيات لمواجهة عالم يغلب عليه طابع اللأمن الحافل بتهديدات جديدة ومتجددة (رحموني، 2017، صفحة 6).

#### 3-4- الدور المؤثر للفواعل الدولية في منطقة جنوب المتوسط:

منذ نهاية الحرب الباردة، تحولت منطقة جنوب المتوسط إلى حلبة صراع بين القوى الكبرى، ويمكن قراءة ذلك من زاويتين: الأولى، جيو إستراتيجية: على اعتبار أن البحر الأبيض المتوسط الذي يمتلك كل مقومات التطور، كان عبر التاريخ يمثل منطقة تدافع القوى الدولية المؤثرة، نظرا للأهمية والمكانة التي يحتلها على الساحة الدولية. والثانية، جيو اقتصادية: كون دول جنوب المتوسط التي تعتبر تاريخيا الفناء الخلفي ومنطقة نفوذ أوروبية تشهد حاليا استقطاب دولي تتقاطع فيه مصالح القوى المتنافسة، الصين من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية (نورويش، 2015، صفحة 17).

في هذا السياق، حاول الاتحاد الأوروبي احتواء دول شمال إفريقيا في إطار ما يسمى بـ "الإقليمية الجديدة"، من خلال طرح العديد من المبادرات بعنوان الشراكة الأورومتوسطية من أجل السلم والأمن في المتوسط، لكن هذا المسعى في حقيقته كان يهدف إلى تحقيق غايات جيوبوليتيكية لقطع الطريق أمام هيمنة الدول الكبرى على مناطق نفوذها التقليدية. رغم أنه لا يمتلك قدرات المقاومة (الاستقلالية الأمنية الأوروبية عن الحلف الأطلسي) (الهوراي، 1997، الصفحات 67-68).

هذه المواقف وغيرها عزلت الاتحاد على مستوى القرار الدولي، حيث تم تقليص دوره في عملية السلام بالشرق الأوسط، ومن ثم التأثير على الشراكة الأورو-عربية. كما ضيقت عليه الخناق اقتصاديا (تقليص فرص الاستثمار إفريقيا)، ودفعت به لمواجهة أخطر التهديدات (الإرهاب والهجرة الغير شرعية) سواء في الداخل أو في الخارج، ويمكن توضيح ذلك في النقاط التالية:

• **الطموح الأمريكي في جنوب المتوسط:** تحت غطاء حماية أمنها القومي استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن حطت الرحال في أوروبا الغربية، فتح نافذة على منطقة المتوسط عامة وجنوب المتوسط على الخصوص، وبدأت تفرج عن تصوراتها الرامية إلى الهيمنة، وإن بدأت محتشمة اقتصاديا، إلا أنها استطاعت أن تفرض نفسها كشريك بدون منازع في قضايا الدفاع والأمن، خاصة بعد إعلان الحرب الدولية على الإرهاب. ويمكن قراءة ذلك في الإستراتيجية الأمريكية لسنة 2002، التي كانت بمثابة الأرضية لبعث المزيد من المشاريع الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وربط علاقات ثنائية بدلا من إستراتيجية إقليمية شاملة. هذا التوسع المصلي تم التركيز فيه على الإستراتيجية العسكرية البحرية، الهادفة للسيطرة على حركة الملاحة البحرية العالمية، خاصة في المسطحات المائية المهمة مثل حوض البحر المتوسط والخليج العربي، من أجل تأكيد تفوقها العالمي وسحب البساط من الشركاء التقليديين ومنع تقارب أوروبا عربي على حساب حليفها إسرائيل.

إنّ ضمان حرية استخدام المسطحات المائية التي تمر منها خمس (1/5) التجارة الدولية، والسيطرة عليها لدعم العمليات العسكرية (كابرون، 1992، صفحة 222)، تؤكد في العديد من المرات، حيث شهدت المنطقة عمليات عسكرية بقيادة أمريكية سواء في إطار مكافحة الإرهاب، أو التدريب وتبادل الخبرات انطلاقا من أساطيلها البحرية المتواجدة في البحر، أو من قيادة الحلف الأطلسي بألمانيا.

فلاهتمام الأمريكي بمنطقة البحر المتوسط تمتد جذوره التاريخية إلى عام 1820 حيث تبنت واشنطن قرار يقضي بتشكيل الأسطول الأمريكي الحربي الخاص بالبحر المتوسط، وعرف هذا التشكيل البحري باسم الأسطول السادس الأمريكي الذي ظهر بشكل فعلي في مياه البحر المتوسط عام 1830، وترتب على ذلك انتشار القوات البحرية الأمريكية في المياه المتوسطية. ويعد هذا الأسطول اليوم القوة العسكرية-الاستراتيجية للولايات المتحدة ذات التماس المباشر مع مسرح العمليات في منطقة الشرق الأوسط (أحمد، 2009، الصفحات 226-227).

كما استغلت أمريكا وجود ما يعرف: "بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، لبعث أو تفعيل "حوار المتوسط" الذي يضم حالياً سبعة بلدان من منطقة البحر الأبيض المتوسط، تتمثل في: الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن وموريتانيا والمغرب وتونس. وتم توسيع دائرة الأنشطة من الاتصالات العسكرية العادية، وتبادل المعلومات حول الأمن والنقل البحري، ومكافحة الإرهاب، والبرامج التعليمية المقدمة من طرف مؤسسات الحلف الأطلسي، وصولاً إلى العمل الميداني المشترك. ويبدو أن توسع الحلف الأطلسي نحو الضفة الجنوبية للمتوسط مبني على استراتيجية أمريكية لربط منطقة المتوسط بمنطقة الخليج العربي، من أجل مراقبة كل التغيرات السياسية والعسكرية في المنطقة. وهو ما شكّل نقطة محورية في اجتماعات قمة اسطنبول سنة 2004، من خلال "مبادرة اسطنبول" (ICI) Istanbul Cooperation Initiative. ليشمل أربعة دول من مجلس التعاون الخليجي: البحرين وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة (AGOV, 2012). في انتظار الإفصاح عن المشاريع المستقبلية المتضمنة "مشروع الشرق الأوسط الكبير" و"صفقة القرن"، اللذان كشفوا عن الدور الريادي الذي ستبواه إسرائيل في عملية الشراكة في إطار التطبيع الشامل.

في نفس الإطار، عملت الولايات المتحدة على مواصلة دورها بتفعيل التعاون العسكري والأمني في منطقة جنوب المتوسط، حيث سعت إلى تحسين القدرات الأمنية للدول الإفريقية، من خلال تأسيس قيادة الأفريكوم AFRICOM سنة 2008، تحت مبرر مكافحة الإرهاب عبر الساحل والصحراء. وتعتبر الأفريكوم تاسع مركز قيادة موحدة أمريكية وسادس مركز قيادة إقليمية يتم إنشاؤه بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت الحجة التي أنشأت على أساسها القيادة المركزية لإفريقيا، هي أن الدول الضعيفة يمكن أن تشكل خطراً داهماً على الولايات المتحدة الأمريكية (شابير الدين، 2013، صفحة 3). لهذا تركز واشنطن على المنطقة كجزء من معادلة الأمن الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط في حد ذاته، أي الطريق إلى الخليج ومركزاً للأزمات، ونقطة ساخنة محتملة.

فإذا سلمنا بأن الاهتمام الدولي بمنطقة البحر الأبيض المتوسط -على اعتبار أنها تشكل محورا للتعاون عبر الأطلسي على مستوى الأمن الإقليمي- فمن المرجح أن يكون هذا الفضاء هو اختبار لمثالية هذا النهج على الأقل، لأن هذه المنطقة متوازنة نسبياً بين القدرات الأمريكية والأوروبية، وأن "المحيط الأوروبي" يمتد من المغرب العربي إلى بلاد الشام (Lesser, 2009).

بالإضافة إلى هذا، فإن محاولات الاتحاد الأوروبي في الاستقلال عن الحلف الأطلسي تسببت في اتساع الهوة بين أقطابه من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، الأمر الذي انعكس سلباً

على طموحات أصحاب القرار الرامية إلى تعزيز دعائم الوحدة الأوروبية، من خلال العمل على إقامة مؤسسات مشتركة لها صلاحيات اتخاذ القرار، لاسيما على صعيدي السياسة الخارجية والدفاع (تيرسكي وآخرون، 2016، صفحة 8). كما تم عزل أو تقليص كل محاولة تأثير للخطة الأمنية الأوروبية في إطارها الأطلسي (أبو الخير، 2005، صفحة 117).

هذا وقد أثبت الواقع فشل دول الاتحاد الأوروبي في تسوية النزاعات الداخلية مثلما حدث في قلب أوروبا (يوغوسلافيا)، أين تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية لتسويتها. هذه الإجابة كافية للتعبير عن عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على التحرك خارجيا دون الشريك الأمريكي، من خلال الحلف الأطلسي، الذي لا يزال مسؤولا عن الترتيبات الأمنية المتعلقة بالفناء الخلفي لأوروبا (التدخل العسكري في ليبيا سنة 2011 للإطاحة بنظام "معمر القذافي"، والتدخل العسكري في مالي في 11 جانفي 2013).

• **النفوذ الاقتصادي الصيني:** تولى الصين أهمية قصوى للصفة الجنوبية للمتوسط، فقد تطورت العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية مع دول المنطقة، خاصة بعد وصول خط طريق الحرير الجديد إلى سواحل المغرب العربي، أي وصول النفوذ الصيني إلى بوابة القارة الإفريقية، وهو ما يعني أيضا أن الصين أصبحت موجودة على حدود أوروبا الجنوبية، وأصبحت صاحبة أضخم مشاريع للبنى التحتية، مقارنة بالدول الغربية في هذه المنطقة. كما برزت القوة الناعمة بشكل خاص في الخطاب الصيني الذي ينخرط بشكل أكثر ليونة للنفوذ الاقتصادي، من خلال استخدام الدبلوماسية الاقتصادية. لذلك يركز النفوذ الصيني في شمال إفريقيا على التنمية الاقتصادية وعدم التدخل في الشؤون السياسية. فالدبلوماسيون الصينيون يؤكدون على أن دول شمال إفريقيا تتمتع بفرص جذابة للتعاون الاقتصادي نظرا لقربها من الأسواق الأوروبية والآسيوية (Abdel Ghafar & Jacobs, 2019, pp. 3-4).

من الناحية الرسمية، تبرر الصين اهتمامها بإفريقيا ونشاطها فيها على أساس تاريخي، من خلال التجارب المشتركة مثل خضوع المنطقتين للاستعمار والنضال ضده، والصدقة التاريخية والتضامن إبان الحرب الباردة (حركة عدم الانحياز)، كما واجهوا تحديات مشتركة (الاقتصادية والاجتماعية) التي لها علاقة بالفقر ومشاكل التنمية. ويمكن فهم اهتمامات الصين الحقيقية ودوافع نشاطها في إفريقيا من خلال المعايير الجيوسياسية والاقتصادية. فمن الناحية الجيوسياسية، تعد الدول الإفريقية ضرورية للمصالح الصينية التي تسعى إلى تطبيق سياسة "الصين الواحدة"، وذلك من أجل عزل تايوان، وتعديل التوازن لصالحها في مقابل الهيمنة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة في مجال العلاقات الدولية. على أن السياق الأوسع هو الدعوة التي تتبناها الصين برفع مستويات التعاون بين سكان الجنوب، وتشكيل مجموعة "البريكس" (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا) كمنتدى يطالب بإصلاح المؤسسات الدولية الرئيسية، من أجل تحقيق نظام يضم الجميع، ويحقق مزيدا من العدل والمساواة (الأولى، 2014، صفحة 3).

بالنسبة لدوافع اختيار القوة اللينة كعنصر مركزي للتعاون، فإن الصين تعتبر إفريقيا منطقة استدامة لنمو اقتصاد الصين وتطويره على المدى البعيد، نظرا للموارد الأولية والاحتياطات الباطنية التي

تزخر بها، كذلك تعتبر أن فرص الاستثمار لها قدر من النجاح، لوجود كثافة سكانية هائلة، تحتاج إلى بنية تحتية اجتماعية واقتصادية مهمة.

إن تعاظم نفوذ الصين في إفريقيا، ظهر من خلال الإعلان الأخير للرئيس الصيني "شي جين بينغ" في القمة الصينية-الإفريقية في 2018، والذي أكد على رفع مستوى الشراكة إلى درجة قصوى، وهذا ما اعتبره الأوروبيين تحدي آخر لمستقبل الشراكة مع الضفة الجنوبية، وأعلنوا عن تضايقيهم من المنافسة القوية للعملاق الصيني، وقدموا العديد من المبادرات في إطار برنامج الشراكة للضغط على دول الضفة الجنوبية لإخراج الصين من أسواق المنطقة. لكن كل محاولاتهم باءت بالفشل لأن التعامل بمنطق الشمال المتقدم والجنوب المتخلف، أزاحه هذا التأثير في المجال الاقتصادي لتضاف إلى عزلهم في المجال الأمني.

• توجهات روسيا الجديدة: منذ 2014، بدأت تظهر بوادر الحضور الروسي في السجال السياسي والعسكري في كل من أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وإفريقيا، والتي لم تكن في الحسبان في عهد الاتحاد السوفياتي، هذا الحضور سبب لأوروبا ضغوطات من زاويتين: الأولى على أمنها القومي خصوصا مع تداعيات الأزمة الأوكرانية وانفصال القرم وتحالف أقاليم أخرى مع روسيا الجديدة، والثانية: على أمنها الطاقوي الذي أصبح غير مضمون بحكم الشروط التي فرضها الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين". هذا الوضع أدخل أوروبا حالة استنفار قصوى للبحث عن مخرج لإيقاف إعادة ترتيب التحالفات، التي تقودها روسيا في الضفة الجنوبية للمتوسط لاسيما في منطقة شمال إفريقيا (زعل، 2020، الصفحات 2-3).

استطاعت روسيا فعلا أن تربط علاقات مع العديد من الدول الإفريقية خاصة في المجال العسكري، وتعززت توسيع دائرة التعاون لتشمل مجالات أخرى، وهذا ما خرجت به قمة روسيا-إفريقيا التي انعقدت في "سوتشي" 2019، والتي اعتبرها الخبراء بمثابة البديل الاستراتيجي الذي من شأنه إعادة تشكيل الخريطة في إفريقيا، لوقف محاولات أمريكا الرامية للانفراد بقيادة النظام الدولي، والهيمنة الاقتصادية الصينية والنفوذ للدول الاستعمارية السابقة. في حين أن كل المبادرات والوسائل التي استخدمتها أوروبا اتجاه دول الجنوب (المتنفس الوحيد)، وفي جميع المجالات لوقف هذا الزحف الذي يمثل رقما مهما في معادلة الأمن، لم تنفع ولم تدفع عملية الشراكة إلى آفاق أنجح مما هي عليه، وأصبحت الآن في موقع يفرض عليها الجلوس للتفاوض من أجل ترقية الحوار إلى تحالف استراتيجي متكافأ فيه فرص المكاسب، وهذا ما سيزيد من الوفاق الأورو متوسطي الذي أصبح أكثر من ضرورة لمواجهة التحديات المستقبلية (معلوم، 2019).

### الخاتمة:

من خلال التحليل والدراسة لمختلف التغيرات الأمنية في المتوسط، يتضح أن دول الإتحاد الأوروبي، وعلى مدى أكثر من عقدين عن نهاية الحرب الباردة، استطاعت إلى حد ما استكمال وحدتها الاقتصادية، إلا أنها فشلت في كل مساعيها الرامية إلى ترتيب عالم يميزه تصاعد اللأمن المتمثل في تسجيل تهديدات

جديدة ومتجددة من جهة، وتحديد نوع العلاقة مع جيرانه من جنوب المتوسط في ظل تزايد المخاوف الأمنية، التي باتت تهدد منطقة المتوسط ككل من جهة ثانية.

كما أن تآكل النظام الأوروبي كان له تأثير سلبي على وحدته (انسحاب بريطانيا من الاتحاد)، والتي لا تزال في وضع لا يسمح لها بالرد بسرعة على الأزمات المتطورة في منطقة المتوسط نظرا لغياب سياسة أمنية موحدة، خاصة وأن كل مبادراته لا تعكس الواقع الجيوسياسي للمنطقة، بالنظر للطبيعة الحساسة بشأن القضايا السياسية والأمنية المعقدة.

وبالرغم من أن أمن أوروبا هو من أمن المتوسط، إلا أن اختلاف الأولويات بين دول الاتحاد جعلت من رسم إستراتيجية أمنية فعالة شبه مستحيلة، نظرا للتناقضات في أهداف السياسات الخارجية لدوله الأعضاء، وقد تجسد ذلك في العديد من الأحداث، على سبيل المثال "الأزمة الأوكرانية"، التي تم الاختلاف حول آليات احتوائها، والتحالفات الثنائية بين دول الاتحاد التي تشغل خارج الإطار الرسمي الذي يحدد الآليات الرسمية للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

فالأولويات الإستراتيجية الأوروبية اتجهت الضفة الجنوبية التي غلب عليها الطابع المصلحي على حساب العامل القيمي (الشراكة، التعاون وحسن الجوار)، أثبتت فشلها الذريع في مساندة مختلف التهديدات والأخطار، لأنها اقتصرت من الناحية العملية على القوة الصلبة بمعزل عن بقية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبنفس الآليات والإمكانيات التي تبقى هي الأخرى ذات طبيعة أمنية، كما عجزت عن الاستمرار في المواجهة وفقدت القدرة في فرض سيناريوهات مستقبلية لسياستها الأمنية في بعدها الخارجي، خاصة بعد تأزم الأوضاع الأمنية التي أفرزتها موجة الربيع العربي مما استدعى تدخل الحلف الأطلسي، ومع ذلك تفكر دول الاتحاد في ضرورة استقلالية الأمن الأوروبي من خلال طرح مشروع للدفاع والأمن الموحد (خارج أبنية الناتو).

لهذا لا بد على دول الاتحاد الأوروبي الطامحة لسياسة دفاعية موحدة العمل وفق منطق التوازن الإقليمي، لتكوين قوة تعزز موقعها السياسي على الساحة الدولية كفاعل محوري ومتكامل، كما يجب عليها تحمل مسؤولياتها الجيوسياسية تجاه مناطق الجوار الأوروبي، وذلك من خلال إعادة مراجعة سياستها الخارجية لضم الشركاء من جنوب المتوسط، للانخراط في مشاورات جديدة بشأن القضايا المشتركة في ظل البيئة الأمنية الجديدة.



## الإحالات والمراجع:

1. إبراهيم شايبير الدين. (2013). الأفريكوم.. حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة. (الحاج ولد إبراهيم، المحرر) الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
2. إبراهيم قلاواز. (11 أوت، 2016). مستقبل الشراكة الأورومتوسطية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة. تاريخ الاسترداد 6 ديسمبر، 2020، من الحوار المتمدن: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=527500>
3. إسلام زعل. (جوان، 2020). السياسة الخارجية الروسية إتجاه إفريقيا، مصر نموذجا: المسارات المعاصرة والتوجهات المستقبلية. مركز دراسات الشرق الأوسط (252)، الصفحات 2-16.
4. أسماعيل الأولي. (2014). العلاقات الصينية الإفريقية، شراكة أم إستغلال: وجهة نظر إفريقية. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
5. أنور الهواري. (جويلية، 1997). الناتو الجديد ومستقبل الأمن الأوروبي. مجلة السياسة الدولية (129)، الصفحات 67-112.
6. بشارة خضر. (ماي، 2013). الاتحاد الأوروبي والربيع العربي. سياسات عربية (2).
7. ج مايكل ماكنيرني، وآخرون. (2017). تحديات متعددة الجوانب وتداعياته على منطقة البحر الأبيض المتوسط: منظور تحليلي. مؤسسة راند.
8. جون جوليوس نورويش. (2015). الأبيض المتوسط: تاريخ بحر ليس كمثلته بحر (الإصدار 1). (طلعت الشايب، المحرر) القاهرة: المركز القومي للترجمة.
9. حسين معلوم. (20 أكتوبر، 2019). روسيا-إفريقيا، التوجهات والمصالح المشتركة. تم الاسترداد من تحليلات العين الإخبارية: <https://al-ain.com/article/russiaafrica>
10. دونالد تيرسكي، وآخرون. (2016). السياسات الخارجية الأوروبية، هل مازالت أوروبا مهمة؟ (الإصدار 1). (طلعت الشايب، المحرر) القاهرة.
11. رافع بن عاشور. (1997). تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد. بيروت: مركز الدراسات العربي الأوربي.
12. سمير أمين، وآخرون. (1992). قضايا استراتيجية في المتوسط (الإصدار 1). (سناء أبو شقرا، المحرر) بيروت: دار الفارابي.
13. شيماء محي الدين. (ديسمبر، 2012). الاتحاد الأوروبي وإفريقيا - استجابة جديدة لجوار متغير. التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2011-2012، 8.
14. عبد الله تركماني. (2006). إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو-متوسطية. ندوة العلاقات الأورو-مغربية بين الشراكة والجوار. الجمعية التونسية للعلاقات الدولية.
15. فاتح النور رحموني. (2017). ما بعد الحوار الأممي: الحوار الثقافي والحضاري كمقاربة وقائية للأمن الأورومتوسطي. مجلة البحوث السياسية والإدارية، 6 (2)، الصفحات 40-46.
16. محمد مطاوع. (جانفي، 2006). أوروبا والمتوسط.. من برشلونة إلى سياسة الجوار. السياسة الدولية (163).
17. مصطفى أبو الخير. (2005). النظرية العامة للأحلاف العسكرية. القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع.
18. ميشال كابرون. (1992). أوروبا في مواجهة الجنوب العلاقات مع العالمين العربي والإفريقي (الإصدار 1). (أديب نعمة، المحرر) بيروت: دار الفارابي.

19. ناظم عبد الواحد الجاسور. (2007). تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
20. نيرمين النواوي. (أكتوبر، 2000). الاتحاد الأوربي والشرق الأوسط. السياسة الدولية (142).
21. وليد محمود أحمد. (2009). قبرص في الإستراتيجية الأمريكية. مركز الدراسات الإقليمية (14).
22. Abdel Ghafar, A., & Jacobs, A. (2019). *Beijing Calling: Assessing China's Growing Footprint in North Africa*. Doha: Brookings Institution.
23. AGOV, A. (2012, Novembre). *LE PRINTEMPS ARABE : REPERCUSSIONS SUR LA SECURITE EURO-ATLANTIQUE*. Récupéré sur Assemblée parlementaire de l'OTAN: <http://www.nato-pa.int/Docdownload.asp?ID=86C40D9777070F0000D4>
24. Ammor, F. M. (2015) *Les transformations géopolitiques dans la région MENA: Les dynamiques structurante*. Barcelone: Institut Européen de la Méditerranée.
25. Balzacq, T. (2007, février). *La Politique Européenne de Voisinage, un Complexe de Sécurité à Géométrie Variable*. *Cultures et Conflits* (66), pp. 31-59.
26. Barrinha, A. (2013). *Pressing the Reset Button in Euro-Mediterranean Security Relations? Journal of Contemporary European Research*, 9 (1), pp. 203-214.
27. Barry Buzan، Ole Waver و Jaap De Wilde .(1998) .*Security: A New Framework for Analysis* .New York: Lynne Rienne.
28. Behr, T. (2012). *The European Union's Mediterranean Policies after the Arab Spring: Can the Leopard Change its Spots? Amsterdam Law Forum*, 4 (2), pp. 76-88.
29. DEL SARTO, R., & THOLENS, S. (2013, February 1). *Conflict at the EU's southernborders: the Sahel crisis*. Récupéré sur Open Democracy: <https://www.opendemocracy.net/opensecurity/raffaelladelsartosimonetholens/conflictateussouthernborderssahelcrisis>
30. Du Bois, P. (2006). *Anciennes et nouvelles menaces : les enjeux de la sécurité en Europe*. *Relations internationales* (125), pp. 5-16.
31. Ian O Lesser .(2009) .*Cooperation in the Mediterranean is likely to be a key test for the quality of US-EU partnership over the next few years* من الاسترداد . <http://www.realinstitutoelcano.org>
32. knoops, V. (2011, october). *Euro-Mediterranean relations and the Arab Spring*. Récupéré sur EU Centre in Singapore: <http://www.eucentre.sg>
33. Lesser, I. o. (2000). *NATO Looks South: New Challenges and New Strategies in the Mediterranean*. Récupéré sur rand corporation: [http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monograph\\_reports/MR1126/MR1126.chap2.pdf](http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monograph_reports/MR1126/MR1126.chap2.pdf)
34. Ormanci, E. Y. (1998/2000). *MEDITERRANEAN SECURITY CONCERNS AND NATO'S MEDITERRANEAN DIALOGUE*. Récupéré sur PAPER SUBMITTED TO THE NORTH ATLANTIC TREATY ORGANIZATION: <http://www.nato.int>
35. Ould Abdallah, A. (2012, July 17). *Crisis in the Sahel: after Mali, what next? . Africa News and Analysis* .
36. Postolache, A. (2012, février 02). *New Challenges in the Relation between the European Union and the Mediterranean*. Récupéré sur analytical mk: <http://www.analyticalmk.com/files/2012/01/02.pdf>
37. *Stratégie européenne de sécurité : Une Europe sûre dans un monde meilleur* . (2003, décembre 12). Récupéré sur le Conseil européen de Bruxelles: <http://europa.eu/>
38. *The Southern periphery and European security*. (s.d.). Récupéré sur Rand: [http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monograph\\_reports/MR1126/MR1126.chap2.pdf](http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monograph_reports/MR1126/MR1126.chap2.pdf)
39. Zorgbibe, C. (1996, Janvier- Février). *Europe : vers la fin de l'exception française ? Revue politique et parlementaire*, 98 (981), pp. 19-30.